الأمم المتحدة

PBC/10/LBR/1

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
19 April 2016
Arabic
Original: English

لجنة بناء السلام
الدورة العاشرة
تشكيلة ليبريا

بيان الالتزامات المتبادلة بشأن بناء السلام في ليبريا

أولا - مقدمة

١ - بناء على طلب قدّمته حكومة ليبريا في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٠، أُدرجت ليبريا في جدول أعمال لجنة بناء السلام. وقد اعتُمِد بيان الالتزامات المتبادلة بشأن بناء السلام في ليبريا المبرَم بين حكومة ليبريا ولجنة بناء السلام في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ (PBC/4/LBR/2) عقب إيفاد بعثة تقييم تابعة للجنة بناء السلام إلى ليبريا. ومنذ اعتماد البيان، أُحرز تقدم صوب تنفيذ التزامات كل من حكومة ليبريا ولجنة بناء السلام. وقد أقرت تشكيلة ليبريا التابعة للجنة بناء السلام وحكومة ليبريا هذه الصيغة المحدَّثة لبيان الالتزامات المتبادلة[(١)] في نيسان/أبريل ٢٠١٦، وتحدد هذه الصيغةُ الالتزامات ذات الأولوية للتفاعل بينهما.

(١) يشكِّل بيان الالتزامات المتبادلة بشأن بناء السلام في ليبريا بصيغته الحالية نسخة محدَّثة عن بيان الالتزامات المتبادلة الأصلي الصادر في عام ٢٠١٠. وقد اشترك في صياغة مشروع البيان كل من لجنة بناء السلام وبعثة الأمم المتحدة على المستوى التقني الموفدة إلى ليبريا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وذلك بعد إجراء مشاورات عن كثب مع الشركاء في حكومة ليبريا، ومع مكتب بناء السلام في ليبريا الذي يوجد مقره في مونروفيا، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وفريق الأمم المتحدة القطري، ومع الشركاء الرئيسيين الآخرين الموجودين في ليبريا، وبمساعدة هؤلاء الشركاء.

210416 200416 16-06442 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا - أولويات بناء السلام أثناء التحولات الجارية في ليبريا

٢ - خلال العقد الماضي، أحرزت ليبريا تقدما ملحوظا صوب توطيد السلام فيها. وتشمل المبادرات الهامة التي أُطلقت في هذا البلد الإطارُ الاستراتيجي، المعنون ''نهضة ليبريا: رؤية عام ٢٠٣٠''؛ وبرنامج التحول (للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧)؛ وخارطة الطريق الاستراتيجية للتعافي وبناء السلام وتحقيق المصالحة على الصعيد الوطني (٢٠١٣-٢٠٣٠)؛ وعملية مراجعة الدستور؛ ومشاريع القوانين المتعلقة بالحقوق في الأراضي والإدارة، والحوكمة المحلية، واللامركزية، وإصلاح قطاع الخدمة المدنية. وقد أُعدَّت خطة حكومة ليبريا المتعلقة بالمرحلة الانتقالية لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا أيضا في عام ٢٠١٥. ولا يزال من الضروري تنفيذ هذه المبادرات الحكومية بفعالية. فليبريا لا تزال في مرحلة التعافي من الآثار الاقتصادية التي ترتبت عن تفشي مرض فيروس إيبولا. وقد تضررت ليبريا بشدة أيضا نتيجة لانخفاض أسعار السلع الأساسية من المواد الخام، التي كانت تمثل المصادر الرئيسية لإيرادات الاقتصاد في ليبريا. وفي الوقت نفسه، وتحسبا للانتخابات المزمع إجراؤها في عام ٢٠١٧، يتعين على الحكومة أن توفر بيئة مواتية لإجراء عملية انتخابية سلميّة وشاملة للجميع.

٣ - وسيحدد عدد من التحولات الهامة، التي ستحدث في البلد خلال السنوات القادمة، السياقَ الذي سيتم فيه تحديد بيان الالتزامات المتبادلة. وسيتيح نقل المسؤوليات الأمنية في البلد من البعثة إلى حكومة ليبريا والانتخابات التي ستجري في عام ٢٠١٧ فرصا وتحديات هامة للبلد لكي يبرهن على أنه قد تمكّن من مواصلة توطيد السلام فيه. وإضافة إلى ذلك، ستحدد الأمم المتحدة الشكل الأمثل لوجودها المستقبلي في ليبريا عقب نقل المسؤوليات الأمنية في ليبريا والخفض التدريجي لقوام البعثة.

٤ - ورغم الخطوات الهامة التي اتُّخذت حتى الآن، لا يزال هناك الكثير من التحديات الماثلة. وهناك عدد من المخاطر الداخلية المحدقة بتحقيق السلام بشكل مستدام التي لم يتم التصدي لها بصورة تامة، وهي تتضمن الانقسامات العرقية؛ وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية؛ والفساد وانعدام الشفافية والمساءلة؛ وارتفاع معدلات البطالة ولا سيما في صفوف الشباب؛ واستقطاب المجتمع؛ وانعدام الثقة في الحكومة وضعف وجود الدولة وقلة الخدمات المقدَّمة خارج مونروفيا؛ والمنازعات على ملكية الأراضي؛ وسوء إدارة الموارد الطبيعية؛ والاضطرابات المتصلة بمنح امتيازات لاستغلال الموارد الطبيعية؛ وتعذر إمكانية الوصول إلى العدالة؛ وضعف المؤسسات القضائية والأمنية عموما. إلا أنه حاليا، أصبحت هناك فرصة لتغيير العلاقة بين الدولة والمجتمع في ليبريا استنادا إلى رؤية تقدمية لمجتمع يتسم بالانفتاح والشمولية ولديه قيم مدنية راسخة وقادر على التصدي لنشوب النزاعات بصلابة.

المسائل الشاملة لعدة قطاعات

٥ - يؤثر عدد من المسائل الشاملة لعدة قطاعات على أولويات بناء السلام الواردة في بيان الالتزامات المتبادلة المحددة أدناه، وهي مهمة لتحقيق السلام المستدام في البلد، وترد اللامركزية في مقدمتها. وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، أطلقت رئيسةُ ليبريا المنتدى الوطني للامركزية الذي يهدف إلى نقل صلاحية تقديم الخدمات العامة إلى المقاطعات؛ وهي خطوة رئيسية صوب تحقيق اللامركزية. ولا يزال توطيد التماسك الاجتماعي وبناء العقد الاجتماعي وضمان تعميم عوائد السلام أيضا تشكل عناصر حاسمة الأهمية في عمليتي توطيد السلام وبناء السلام في ليبريا.

٦ - وعلاوة على ذلك، ونظرا إلى أن الأغلبية الساحقة من السكان من الشباب[٢]، تكتسي إتاحة فرص للتعليم وللمشاركة ولتنمية المهارات الاجتماعية أهمية فائقة بالنسبة للشباب، ولا سيما لذوي الإعاقة منهم، لكي يتسنى لهم الالتحاق بالاقتصاد الرسمي وأن يعيشوا حياةً مثمرة. وهذه مسألة أساسية لإنعاش الاقتصاد ولضمان استفادة الشابات والشبان بالكامل من طاقاتهم الكامنة للإسهام في توطيد السلام.

٧ - وتشكل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مواضيع تهم العديد من القطاعات أيضا. فلا يزال توسيع نطاق مشاركة المرأة في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وبالتساوي مع الرجل ذا أهمية بالغة لتوطيد السلام. غير أن ارتفاع مستويات أعمال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف الجنساني والعنف الأسري، التي لا يزال يتعرض لها الأطفال والشباب والنساء، يشكل دليلا قائما على استمرار ثقافة الإفلات من العقاب وأشكال عدم المساواة المتجذرة بعمق.

ثالثا - أولويات بناء السلام

٨ - تتمثل مجالات بناء السلام ذات الأولوية المحددة في بيان الالتزامات المتبادلة هذا في تطوير قطاع الأمن؛ وتعزيز سيادة القانون؛ والترويج للمصالحة الوطنية؛ وإجراء انتخابات سلميّة وشاملة للجميع في عام ٢٠١٧. ورغم إحراز حكومة ليبريا وشركائها تقدما كبيرا في تلك المجالات منذ اطلاق بيان الالتزامات المتبادلة في عام ٢٠١٠، ستؤدي زيادة الدعم المقدَّم إلى تعزيز وضمان استدامة عملية نقل المسؤوليات الأمنية في ليبريا.

(٢) تسع وسبعون في المائة من السكان هم دون سن السادسة والثلاثين (حسب الاستقصاء الديمغرافي والصحي في ليبريا لعام ٢٠١٣).

٩ - وقد اعتمدت حكومة ليبريا نهجا شاملا يركز على الأشخاص ومتوائما مع سياق البلد وذا منحى وقائيا إزاء الأمن. ويعززُ هذا النهجُ حماية وتمكين جميع الأفراد وجميع الفئات، من أجل المساعدة على تحديد التحديات الشاملة لعدة قطاعات والمتفشية التي تهدد حياة شعب ليبريا وسبل عيشه وسلامته وكرامته والتصدي لهذه التحديات. ويعتمد هذا النهج الأعم إزاء تعزيز الأمن على الإمساك بزمام الأمور على الصعيد الوطني وهو يعزز الحلول الوطنية التي تتناسب مع الواقع المحلي. ويعترف هذا النهج أيضا بأوجه الترابط بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، ويُولي نفس القدر من الاهتمام للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلاوة على ذلك، يتطلب هذا النهج التركيزَ على تقوية الروابط بين الدولة والمجتمع لتنفيذ عمليات بناء السلام، بسبل من بينها تعزيز النظام الوطني لحماية حقوق الإنسان، والإدماج السياسي، وإتاحة إمكانية الحصول على الخدمات، وتوفير المزيد من الفرص الاقتصادية، ولا سيما للنساء والشباب المنحدرين من خلفيات متنوعة، بالاعتماد على المجالات ذات الأولوية المشار إليها أدناه.

تطوير القطاع الأمني

١٠ - في استراتيجية الأمن الوطني لجمهورية ليبريا وبرنامج التحول، حددت حكومة ليبريا التوجهات المستقبلية للقطاع الأمني. وتضع استراتيجيةُ الأمن الوطني المواطنينَ في صميم ترتيب جديد يركز على حقوق الإنسان بوصفها العنصر الرئيسي للأمن الوطني، وهي تهدف إلى معالجة المسائل الأمنية بطريقة إنسانية وشمولية. ويتم التأكيد أيضا على أن المسؤولية عن صون السلام والأمن في ليبريا مسؤوليةٌ مشتركة يتقاسمها المواطنون والدولة. ويقر برنامج التحول بمواطن تدني الفعالية التشغيلية الحالية الكامنة في الوكالات الأمنية في ليبريا، بما في ذلك افتقارها للقدرات البشرية، وعدم توفر قدر كافٍ من التنسيق والتسيير المركزي لخدمات العدالة والأمن في مونروفيا إلى جانب تفشي الفساد والإفلات من العقاب وانعدام المساءلة. وفي برنامج التحول، تدعو حكومة ليبريا إلى التحلي بالإرادة السياسية، وتغذية ثقافةٍ تقوم على تقديم خدمات مجتمعية وزيادة مخصصات الميزانية المحلية، وإدخال تغييرات على الأعراف والقيم الاجتماعية، وتعزيز مشاركة جميع فئات المجتمع وإنشاء آليات للمساءلة. وتقوم الحكومة حاليا بمراجعة برنامج التحول لكي يأخذ في الاعتبار العوامل الحاسمة الأهمية، مثل الانسحاب التدريجي للبعثة، ومرحلة التعافي من تفشي فيروس إيبولا.

تعزيز سيادة القانون

١١ - تشمل الأهداف الرئيسية المحددة في برنامج التحول ضمانَ فعالية ونزاهة المؤسسات القانونية، وزيادة تكافؤ الفرص المتاحة للجوء إلى العدالة وتعزيز سيادة القانون. وبينما أُحرز بعض التقدم بدعم من الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين، لا يزال هناك عدد كبير من التحديات الماثلة أمام ليبريا التي تقوض ثقة مواطنيها في النظام القضائي. وتتضمن مواطنُ الضعف الهيكلية الكامنة في نظام العدالة الجنائية محدوديةَ الرقابة الداخلية، وضعف الإجراءات الإدارية، وعدم كفاية مخصصات الميزانية، وتقادم الإطار القانوني، وعدم بلورة استراتيجية لإدخال إصلاحات، ومحدودية القدرات البشرية والمؤسسية المتاحة. وإضافة إلى ذلك، لا تزال العلاقة بين نظامي العدالة القانونية والعرفية غير محددة والفواصل بينهما غير واضحة. وتؤدي مواطن الضعف هذه إلى انعدام ثقة عامة الناس في قدرة نظام العدالة على الحفاظ على سيادة القانون وعلى السلامة العامة. وهي تتسبب أيضا في طول فترات الاحتجاز قبل المحاكمة، مما يؤدي إلى اكتظاظ السجون وسوء الظروف السائدة فيها وإلى هشاشة الأمن داخل السجون.

١٢ - وفي ضوء نقل المسؤوليات الأمنية في ليبريا، سيكون من الأهمية بمكان تحديد احتياجات التمويل اللازمة لتحقيق الأهداف الرئيسية في مجالات ركائز بيان الالتزامات المتبادلة على المدى المتوسط والطويل من أجل إرشاد عملية تخصيص الموارد الحكومية وتوجيه الدعم الدولي المقدَّم.

الترويج للمصالحة الوطنية

١٣ - في خارطة الطريق الاستراتيجية للتعافي وبناء السلام وتحقيق المصالحة على الصعيد الوطني (٢٠١٣-٢٠٣٠)، التي أُطلقت في عام ٢٠١٢ بعد إجراء مشاورات وطنية مكثفة، تم تعريف المصالحة في سياق ليبريا بأنها عملية متعددة الأبعاد تهدف للتغلب على الانقسامات الاجتماعية والسياسية والدينية؛ وإصلاح العلاقات وتغييرها؛ وتضميد الجراح البدنية والنفسية الناجمة عن الحرب الأهلية؛ ومجابهة ومعالجة الأخطاء التاريخية والهيكلية، ولا سيما تلك التي تشكل الأسباب الجذرية للنزاع، مثل الخلافات العرقية السياسية، والإقصاء لأسباب دينية واجتماعية وجغرافية، والفساد، والإفلات من العقاب، وانتهاكات حقوق الإنسان. وتكتسي معالجة تلك المشاكل بفعالية أهمية حاسمة لتعزيز الأمن على نطاق أوسع بتحسين مستوى رفاه الأفراد والمجتمعات المحلية.

١٤ - وقد تمت مواءمة خارطة الطريق الاستراتيجية للتعافي وبناء السلام وتحقيق المصالحة على الصعيد الوطني (٢٠١٣-٢٠٣٠) مع رؤية ليبريا لعام ٢٠٣٠ ومع غيرها من عمليات بناء السلام وبناء الدولة الجارية. وتوفر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي اعتمدت في عام ٢٠١٥، أيضا مخططا لتنفيذ خارطة الطريق. وتقترح حكومة ليبريا إدخال تعديلات على خارطة الطريق لتتصدى بأكثر فعالية للعديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، ومن بينها الفقر والتماسك الاجتماعي والحكم المحلي. وسيساعد القيام بذلك على إنشاء أو تعزيز القدرات المحلية على مقاومة النزاعات عن طريق آليات فعالة لحل المنازعات ومشاكل الأمن الغذائي، وعلى إتاحة فرص للحصول على موارد العيش والخدمات العامة الأساسية. وتهدف الحكومة أيضا إلى توسيع نطاق الجهود الجارية منذ عام ٢٠١١ من أجل تعزيز الآليات المحلية والتقليدية لإحلال السلام عبر إعادة تشكيل لجان السلام في المقاطعات وفتح فروع لها على مستوى المدن، وفي بعض الحالات، على مستوى المجتمعات المحلية، وإنشاء آلية وطنية للإنذار المبكر وللاستجابة المبكرة من أجل استباق التهديدات بفعالية والتصدي لها بسرعة. ومن الضروري أيضا ضمان إمكانية وصول النساء والرجال إلى تلك اللجان على قدم المساواة مع بعض، ومعالجة تظلمات المرأة (ولا سيما تلك المتعلقة بالعنف الجنساني). ويجب تمتين الروابط بين الإصلاحات الجارية، مثل تحقيق اللامركزية وإصلاح الدستور، من أجل تحقيق السلام والمصالحة بشكل مستدام.

إجراء انتخابات سلميّة وشاملة للجميع في عام ٢٠١٧

١٥ - قامت ليبريا باختبار وتجديد نظامها الديمقراطي بتنظيم انتخابات رئاسية ناجحة في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١١، وكذلك انتخابات تشريعية في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤. ولكن انتخابات عام ٢٠١٧ ستمثل فرصة هامة بشكل خاص لمواصلة توطيد الديمقراطية بنقل السلطات بطريقة سلميّة. ومع أن الحكومة واللجنة الوطنية للانتخابات قد شرعت بالفعل في عملية التحضير للانتخابات، من الضروري أن تعتمد التحضيرات على تقديرات واقعية للتكاليف تأخذ في الاعتبار الاحتياجات اللازمة لإجراء انتخابات ديمقراطية في ليبريا وكذلك تقلص الهامش المالي المتاح للبلد. وإذا أُجريت انتخابات عام ٢٠١٧ بنجاح فيمكنها أن تساهم في مواصلة تحسين الحوكمة والمصالحة والأمن في البلد. وسيتوقف ذلك على تنفيذ الحكومة واللجنة الوطنية للانتخابات بفعالية للجهود المتضافرة المبذولة لتمكين أكبر قدر ممكن من التوعية العامة بالانتخابات المقبلة وللمشاركة فيها بتعزيز الحس المدني وتثقيف الناخبين بشكل جيد. وسيعتمد ذلك أيضا على اتخاذ تدابير وقائية، تتراوح بين تعزيز وتبسيط الآليات الرسمية لحل المنازعات الانتخابية بكفالة فتح قنوات منتظمة للحوار بين قوات الأمن والسكان، ومن بينهم النساء والشباب.

رابعا - الالتزامات المتبادلة

١٦ - تلتزم حكومة ليبريا ولجنة بناء السلام بالإجراءات/الأولويات التالية دعما لجهود بناء السلام في ليبريا. وبذلك، يقرّ كلا الطرفين بأن المسؤولية الرئيسية عن توطيد السلام والتنمية تقع على حكومة ليبريا وشعبها.

ألف - التزامات حكومة ليبريا

تطوير القطاع الأمني

١٧ - ترد فيما يلي التزامات الحكومة في هذا الصدد:

(أ) تسريع تنفيذ خطة حكومة ليبريا المتعلقة بنقل مهام البعثة وتحديد أولويات نهج يشمل الحكومة بأسرها من أجل إتمام عملية نقل المسؤوليات الأمنية في المواعيد المحددة أي في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦؛

(ب) تعزيز هيكل القطاع الأمني وإدارته من خلال التعجيل بالقيام بإصلاحات تشريعية وسياساتية، بما في ذلك إقرار وتنفيذ قانون الشرطة، وقانون خدمات الهجرة، وقانون مراقبة الأسلحة النارية والذخائر، وبإجراء إصلاح تنظيمي يتضمن إعادة هيكلة مؤسسات القطاع الأمني وتحديد الحجم المناسب لها، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتطبيق اللامركزية فيها؛

(ج) ضمان تخصيص اعتمادات كافية لبناء قدرة المؤسسات ذات الأهمية الحاسمة لتحقيق الأمن وسيادة القانون؛

(د) تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في القطاع الأمني، بما في ذلك عبر إنشاء آليات للحوار بانتظام مع المجتمعات المحلية، وضمان مشاركة ممثلي النساء والشباب، من خلال إقامة شراكات منسقة، وممارسة رقابة مدنية فعّالة على قطاع الأمن، وإنشاء آليات لتبادل المعلومات والإنذار المبكر؛

(هـ) إعداد نهج استراتيجي للتصدي للمشاكل الأمنية الإقليمية وللجريمة العابرة للحدود الوطنية، بسبل من بينها إقامة شراكات إقليمية ودولية ودعم مبادرة ساحل غرب أفريقيا، بسبب ضعف ليبريا في مواجهة الاتجار بالمخدرات وبالأسلحة وبالبشر والتدفقات المالية غير المشروعة؛

(و) إجراء استعراض مالي، بناء على استعراض النفقات العامة لعام ٢٠١٣، من أجل تحديد الحد الأدنى من الاحتياجات المالية اللازمة وتخصيص موارد حكومية خلال

السنوات الخمس المقبلة لإصلاح القطاع الأمني ولإعادة هيكلته ولكي يصبح أداؤه فعالا من أجل توفير الحماية للسكان ونفس الشيء بالنسبة لسيادة القانون والمصالحة الوطنية والانتخابات المزمع إجراؤها في عام ٢٠١٧.

تعزيز سيادة القانون

١٨ - ترد فيما يلي التزامات الحكومة في هذا الصدد:

(أ) معالجة مواطنُ الضعف الهيكلية الطويلة الأمد الكامنة في نظام العدالة الجنائية عملا بالتوصيات المؤَّيدة على الصعيد الوطني؛

(ب) إعطاء دفع لاعتماد وتنفيذ تشريعات رئيسية مثل قانون حقوق الأراضي، وقانون هيئة الأراضي، وقانون الحكم المحلي، وقانون المساواة بين الجنسين، وقانون حماية المبلّغين عن المخالفات، والقانون المتعلق بجرائم الفساد؛

(ج) النهوض بعملية الإصلاح الدستوري في المواعيد المحددة، وكفالة توفير توعية مدنية جيدة وإشراك المجتمع المدني؛

(د) مواءمة نظامي العدالة القانونية والتقليدية، بسبل من بينها إعداد تشريعات جديدة، استنادا إلى أحكام الدستور التي تؤكد أن جميع الأشخاص متساوون أمام القانون وبالتالي يحق لهم أن يُعامَلوا على قدم المساواة في إطاره، ولا سيما فيما يتعلق بالقوانين السارية في جميع أنحاء البلد لضمان إمكانية لجوء جميع الليبريين إلى العدالة؛

(هـ) النهوض بالعدالة الانتقالية بدعم حملة إعلامية قوية بشأن المساءلة في المحاكم الأجنبية عن الانتهاكات المرتكبة في ليبريا للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بتفويض اثنين من المكلفّين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، تشمل ولايتيهما العدالة الانتقالية والحق في معرفة الحقيقة وضمانات عدم تكرار ما حدث في السابق.

الترويج للمصالحة الوطنية

١٩ - ترد فيما يلي التزامات الحكومة في هذا الصدد:

(أ) التعجيل بتنقيح وتنفيذ خارطة الطريق الاستراتيجية للتعافي وبناء السلام وتحقيق المصالحة على الصعيد الوطني (٢٠١٣-٢٠٣٠)، بما في ذلك مشروع التاريخ الوطني واستعراض الرموز الوطنية، من أجل تعزيز الوحدة الوطنية؛

(ب) كفالة تنفيذ التشريعات الرامية إلى تحقيق اللامركزية والإصلاح الزراعي، ومن بينها قانون الحكم المحلي، وإعادة ثقة عامة الناس في الحكومة وفي مؤسساتها والحفاظ على هذه الثقة بالتوازي مع تعزيز التلاحم الاجتماعي والتخفيف من حدة التوترات بين مختلف الأعراق، ولا سيما في إطار التحضير للانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في عام ٢٠١٧، وكذلك قانون حقوق الأراضي، وقانون هيئة الأراضي في ليبريا، اللذين سيضمنان، تباعا، أمن حيازة الأرض لمعظم الليبريين وتحسين إدارة الأراضي؛

(ج) دعم الدور الذي يضطلع به مكتب بناء السلام في مونروفيا في مجال التنسيق والتعاون لضمان قيام الحكومة بوضع وتنفيذ برامج السلام والمصالحة؛

(د) تعزيز قدرات المؤسسات الرئيسية على إعطاء دفع للحوار الوطني بشأن السلام والمصالحة عملا بالتوصية الواردة في تقرير لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، وإعطاء الأولوية للتدخلات الرامية إلى تمكين الشباب والنساء؛

(هـ) تنقيح وتنفيذ خطة التوعية والاتصال لبناء السلام وتحقيق المصالحة الهادفة لحشد دعم المواطنين بكثافة لمختلف برامج الحكومة المتعلقة ببناء السلام والمصالحة ولإشراكهم في تنفيذ هذه البرامج؛

(و) تقديم دعم محدد الهدف، على سبيل المثال، عن طريق مبادرات التلاحم الاجتماعي، إلى منظمات المجتمع المدني، ومن بينها منظمات المجتمعات المحلية، ولا سيما المنظمات النسائية والشبابية على الصعيد المحلي، لتمكينها من المشاركة في التخطيط لمختلف برامج بناء السلام وتحقيق المصالحة في جميع أنحاء البلد وفي تنفيذ هذه البرامج.

تشجيع إجراء انتخابات سلميّة وشاملة للجميع في عام ٢٠١٧

٢٠ - ترد فيما يلي التزامات الحكومة في هذا الصدد:

(أ) إعداد ميزانية انتخابية تستند إلى تقييم واقعي لقدرة ليبريا على الإنفاق على الاحتياجات المالية والتشغيلية اللازمة للانتخابات؛

(ب) اتخاذ خطوات لزيادة تمثيل المرأة في المؤسسات المنتخبة؛

(ج) تنظيم حملة واسعة النطاق للتثقيف بشأن المسائل المدنية ولتثقيف الناخبين تُقيم روابط بين مواضيع المشاركة الديمقراطية والإدماج والمسائل الأعم المتعلقة بالمصالحة وسيادة القانون والأمن في السياق العام لتوطيد السلام؛

(د) إنشاء مجموعة من آليات الحوار بين هيئات قوات الأمن التي ستشارك في توفير الأمن للانتخابات التي ستجري في عام ٢٠١٧ والسكان على مستوى المجتمعات المحلية، مع التركيز بصفة خاصة على مشاركة كلٍّ من الشابات والشبان؛

(هـ) ضمان أن تكون الوكالات الأمنية التي ستوفر الأمن للانتخابات مدرَّبة ومستعدة بشكل مناسب، وضمان توفير التمويل اللازم في الوقت المحدد، والتشجيع على وضع مدونة لقواعد السلوك يلتزم بها المرشحون الرئاسيون.

حقوق الإنسان

٢١ - ترد فيما يلي التزامات الحكومة في هذا الصدد:

(أ) تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان والتوصيات الواردة في تقرير الاستعراض الدوري الشامل لليبريا (A/HRC/30/4)؛

(ب) تمكين اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان من الاضطلاع بولايتها وفقا للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس).

باء - التزامات لجنة بناء السلام

٢٢ - سيشمل الدعمُ الذي تقدمه لجنة بناء السلام للجهود الوطنية لبناء السلام في ليبريا التعبئةَ السياسية والدعم السياسي والدعوة إلى توفير الموارد اللازمة وتعزيز العمل المنسق بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وستواصل اللجنة الترويج لاتباع نهج استراتيجي متكامل ومتسق إزاء بناء السلام، وستتيح منبرا للحوار يكون مفتوحا أمام جميع الجهات الفاعلة المعنية. وعلاوة على ذلك، تلتزم لجنة بناء السلام بتحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية، وستعمل عن كثب مع حكومة ليبريا والشركاء الآخرين من أجل القيام بما يلي:

(أ) توليد اهتمام مطرد واتخاذ تدابير لدعوة المجتمع الدولي إلى دعم عملية بناء السلام، بتسليط الضوء على التقدم المحرز وكذلك على التحديات والمخاطر الماثلة والفرص المتاحة في مجال جهود بناء السلام في البلد؛

(ب) الدعوة إلى توفير الموارد اللازمة لتنفيذ أولويات بناء السلام المحددة في بيان الالتزامات المتبادلة؛

(ج) حشد الاهتمام والدعم الدوليين للانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٧ والحفاظ عليهما؛

(د) مواصلة الاضطلاع بدور المواكبة السياسية للإبقاء على الاهتمام بالمسائل المتصلة ببناء السلام في إطار عملية نقل المسؤوليات الأمنية الجارية في ليبريا؛

(هـ) تشجيع المشاركة المكثّفة للشركاء، ومن بينهم المجتمع المدني، في أنشطة لجنة بناء السلام التي يمكن من خلالها حشد الدعم لليبريا؛

(و) الترويج لأهمية مشاركة النساء والشباب والمعوقين، على قدم المساواة مع الرجال، في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، باعتبار ذلك شرطا أساسيا لتشكيل مجتمع عادل وشامل للجميع؛

(ز) العمل مع الجهات الفاعلة الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو، من أجل الاستفادة من مساهماتها في بناء سلام دائم في ليبريا؛

(ح) إسداء المشورة لحكومة ليبريا وشعبها بالاعتماد على الدروس المستفادة من الخبرات المكتسبة في حالات مماثلة في بلدان أخرى إلى جانب توفير دعامة سياسية للمساعدة على ضمان تنفيذ العمليات ذات الصلة بنجاح؛

(ط) قبل إجراء مداولات مجلس الأمن بشأن الولاية المقبلة لوجود الأمم المتحدة في ليبريا، المساهمةُ في تلك المداولات بعقد منتدى بشأن ليبريا يضم العديد من أصحاب المصلحة لمناقشة أولويات بناء السلام، وبناءً على ذلك، تقديم مشورة موجزة ودقيقة بشأن تلك الأولويات إلى مجلس الأمن، إذا طُلِب ذلك؛

(ي) المساهمة في دعم الجهود التي تبذلها ليبريا لبناء السلام عبر التعاون الوثيق مع إدارة عمليات حفظ السلام، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وفريق الأمم المتحدة القطري، وكذلك مع الشركاء الدوليين، ومن بينهم المؤسسات المالية الدولية، بشأن الالتزامات المذكورة أعلاه؛ وتشجيع التنسيق بفعالية بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى فيما يتعلق بالمساعدة على تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية؛ والتواصل مع الجهات الدولية المعنية الأخرى.

خامسا - استعراض الالتزامات التي تتعهد بها كل من حكومة ليبريا ولجنة بناء السلام

٢٣ - اتفقت حكومة ليبريا ولجنة بناء السلام على إجراء استعراض أولي لبيان الالتزامات المتبادلة هذا في غضون سنة من اعتماده وعلى إجراء استعراض أكثر شمولية بعد مرور سنة على تنصيب الحكومة الجديدة.